المحور السادس:

ميزان المدفوعات

1/تعريف ميزان المدفوعات

هو: **كشف مالي يعرض فيه جميع المبادلات الإقتصادية، والمالية للمقيمين وغير المقيمين في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.**

كما يعرف بأنه: **عبارة عن سجل تقيد فيه المعاملات والمبادلات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في البلد والمقيمين في الخارج. أو المعاملات التي تتم بين الدولة والدول الأخرى، في مدة معينة قد تكون سنة في معظم الأحيان، ويتم التسجيل فيه وفق آلية القيد المزدوج.**

2/ خصائص ميزان المدفوعات

أ- ميزان المدفوعات يختص بالمعاملات الاقتصادية مع الخارج حصرا.

ب- المقيمون هم أشخاص طبيعيون (أفراد) أو معنويون (شركات) متواجدون داخل إقليم الدولة بشكل دائم

ت- الإقامة وليست الجنسية هي معيار التفرقة بين ماهو دولي وليس دولي.

ث- مدة ميزان المدفوعات، لا توجد قاعدة محددة وإن كان الغالب هو سنة.

ج- يتم القيد في ميزان المدفوعات وفق مبدأ القيد المزدوج.

ح- القاعدة العامة المتبعة في تسجيل القيود تقتضي بأن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات نقد أجنبي تسجل في الجانب الدائن

خ- كل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين.

3/ أهمية ميزان المدفوعات

د- يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني من خلال حجم الصادرات والواردات

ذ- يظهر ميزان المدفوعات كيف يتحدد سعر صرف العملة، ويبين نوع وحجم التجارة مع الخارج.

ر- يعتبر مرجع المعلومات وتتخذ على أساسه القرارات النقدية والمالية؛

ز- يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين مركز الدولة في الاقتصاد العالمي؛

س- يكشف صورة مركز البلد من الاقتصاد الدولي في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة؛

ش- يعكس هيكل المعاملات قوة الاقتصاد الوطني وقابليته للمنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والعوامل المؤثرة فيه من حجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ص- يحوي ميزان المدفوعات معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4/ تقسيمات ميزان المدفوعات

أولا: التقسيم الرأسي للميزان: ينقسم ميزان المدفوعات رأسيا إلى قسمين:

الجانب الدائن (متحصلات): وتقيد فيه كافة المعاملات التي يترتب عليها حصول الدولة على إيرادات (متحصلات) في نفس العام مثل الصادرات، وواردات رؤوس الأموال، وصادرات الذهب.

الجانب المدين (مدفوعات): وتدون فيه كافة المعاملات التي تلزم الدولة بمدفوعات إلى العالم الخارجي، مثل الواردات، وصادرات رؤوس الأموال، وواردات الذهب.

ثانيا: التقسيم الأفقي للميزان:

- **حساب العمليات الجارية: (أو حساب الدخل)**

أ- الحساب التجاري

ب- حسابات التحويلات من طرف واحد

- **حساب حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي:**
- **حساب السهو أو الخطأ:**

5/ طريقة التسجيل أو القيد في ميزان المدفوعات:

أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين، مرة في الجانب الدائن وأخرى في الجانب المدين. مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما من الناحية المحاسبية بمعنى أن الجانب الدائن يتساوى مع الجانب المدين في جميع الأحوال

وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية.

- يحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال أكبر من مجموع الجانب المدين فيها.
- يحقق ميزان المدفوعات عجزا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال أقل من مجموع الجانب المدين فيها.

6/ اختلالات التوازن في ميزان المدفوعات

أ- أنواع العجز في ميزان المدفوعات

- **العجز المؤقت**: وهو العجز المرتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل مثل عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الاضرابات العمالية في الصناعات التصديرية.
- **العجز الدائم**: ويكون العجز دائم إذا استمر لعدد من السنوات بسبب الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي، ويظهر العجز الدائم في موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من بطئ زيادة صادراتها
- **العجز المستمر**: يظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الازمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى.

أ- أنواع الفائض في ميزان المدفوعات

- **الفائض المؤقت**: وهو الذي يظهر في موازين مدفوعات الدول التي تسيطر عليها الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة مثل الظروف الطارئة أو اتباع الحكومة سياسات اقتصادية عامدة لخفض الواردات
- **الفائض المستمر**: ويكون الفائض مستمرا إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات وكان مرتبطا بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي للدولة.

6/ أسباب اختلال ميزان المدفوعات

- النمو الاقتصادي
- مستوى الأسعار النسبي
- تقلبات العملة
- السياسات التجارية
- الارتفاع في أسعار الفائدة

- الظروف الطارئة
- الاستقرار السياسي
- تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية
- مرونة الصادرات والواردات

7/ آليات تعديل اختلال توازن مايزن المدفوعات

- **التعديل الآلي لميزان المدفوعات.**
- **التعديل عن طريق تدخل السلطات العامة.**